الأمم المتحدة
A/RES/59/243

Distr.: General
28 February 2005

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون
البند ٨٧ (هـ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/59/485/Add.5*)]

٥٩/٢٤٣ – دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ٤٧/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٤٩/١٠٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٥١/١٧٥ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٣/١٧٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٥/١٩١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٧/٢٤٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

وإذ تؤكد من جديد أيضا ضرورة الدمج الكامل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي،

وإذ ترحب بالتقدم المحرز في تلك البلدان صوب إدخال إصلاحات موجهة نحو اقتصادات السوق وتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، بجملة وسائل تشمل سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والحكم الرشيد وسيادة القانون، وإذ تلاحظ الحاجة إلى إدامة تلك الاتجاهات الإيجابية،

وإذ تلاحظ أن هذا التقدم في بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية كان أبطأ، مما أسفر عن تدني المستويات الإنمائية الإجمالية وتدني نصيب الفرد من الدخل،

وإذ تؤكد أهمية استمرار تقديم المساعدة الدولية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لدعم جهودها الرامية إلى إدخال إصلاحات موجهة نحو اقتصادات السوق، وبناء المؤسسات، وتطوير الهياكل الأساسية، وتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، ولضمان دمجها بالكامل في الاقتصاد العالمي،

وإذ تسلم على وجه الخصوص بالحاجة إلى تعزيز قدرة تلك البلدان على الاستغلال الفعال لفوائد العولمة، بما في ذلك فوائدها في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والاستجابة بشكل أنسب لما تنطوي عليه من تحديات،

وإذ تسلم أيضا بالحاجة المستمرة إلى ضمان الظروف المؤاتية لوصول صادرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الأسواق، وفقا للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف،

وإذ تسلم كذلك بالدور المهم الذي ينبغي أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان، وإذ تؤكد ضرورة إيجاد بيئة مؤاتية، داخليا ودوليا، لجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان،

وإذ تسلم بالدور الذي يمكن للقطاع الخاص القيام به في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان وفي دمجها في الاقتصاد العالمي، وإذ تؤكد أهمية تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الخاص والأعمال الحرة،

وإذ تلاحظ تطلع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى زيادة تطوير التعاون الإقليمي والأقاليمي،

وإذ تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام[(١)]،

١ - **ترحب** بالتدابير التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي؛

٢ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، أن تواصل، بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية ذات الصلة غير التابعة للأمم المتحدة، الاضطلاع بالأنشطة التحليلية وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتزويد تلك الحكومات بالمساعدة التقنية الموجهة الكبيرة بهدف تعزيز الإطار الاجتماعي والقانوني والسياسي اللازم لاستكمال الإصلاحات الموجهة نحو اقتصادات السوق، مما يدعم الأولويات الإنمائية الوطنية بهدف إدامة الاتجاهات الإيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان وعكس أي اتجاهات نحو تدهور هذه التنمية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز إلى مواصلة القيام بذلك؛

---

(١) A/59/301.

٣ - **تشدد** في هذا الصدد على أهمية مواصلة دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، مع مراعاة جملة أمور، منها الأحكام ذات الصلة في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٢]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٣]، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٤]؛

٤ - **تؤكد** ضرورة تركيز المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على البلدان التي تواجه صعوبات خاصة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتنفيذ الإصلاحات الموجهة نحو اقتصادات السوق، وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٥]، وترحب بالجهود التي تبذلها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تحسين الإدارة والقدرات المؤسسية حتى يتسنى لها الإفادة من المساعدة بشكل أكثر فعالية؛

٥ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال تنفيذ السياسات التي تعزز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، بجملة وسائل تشمل تشجيع التنافس والإصلاح التنظيمي واحترام حقوق الملكية وتنفيذ العقود بشكل سريع، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة إبراز النماذج الناجحة باعتبارها ممارسات حسنة؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٥
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

---

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٥) انظر القرار ٥٥/٢.